المرفوع تاكد اتصاله لفظا ومعنى حتى صار كالجزء ولذلك اسكنوا
اللام في نحو ضربت فلما صار كالجزء كرهوا العطف عليه في الصورة فاتوا
باسم مستقل موافق له في المعنى ليكون كانهم عطفوا عليه في الصورة
الا ان يقع فصل فيجوز تركه ويجوز الاتيان به اما الاتيان به فعلى
ما تقدم واما تركه فلطول الكلام كقوله نحن ما اشركنا ولا اباونا
ومثل ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا اباونا قوله واذا عطف على
المضمر المجرور اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد لان اتصال المضمر المجرور
بالجار اشد من اتصال الفاعل بالفعل فكرهوا ايضا ان يعطف عليه
في الصورة وليس للمجرور مضمر منفصل فيفعل فيه كما فعل في المرفوع
فاعيد العامل الاول ليكون كالمستقل بنفسه فقالوا مررت بك
وبزيد وكذلك قالوا المال بينك وبين زيد فاعاد وابين لهذا
الغرض لانك ترى انه لو قيل المال بينك لم يستقم اذ لا تعقل الشركة
البينية الا في متعدد فثبت انه لم تعد الثانية الا لما ذكرناه قوله
والمعطوف في حكم المعطوف عليه يزيد فيما يجب له وينتفع كما اذا
وقع صلة وعطف عليه جملة اخرى فانه يشترط فيها من الضمير ما
يشترط في الاولى وكذلك اذا وقع خبرا او حالا او ما اشبههما ومن ثم لم
يجز في ما زيد بقايم او قايما ولا اذاهب عمرو الا الرفع لانك لو خفضته
لصار مشتركا بينه وبين قايم وقايم خبر عن زيد فيجب ان يكون
ذاهب عمرو يصح ان يكون خبرا عن زيد ايضا ولو قلت ما زيد بذاهب
عمرو لم يصح وكذلك اذا جعلته معطوفا عليه وكذلك اذا قلت ولا
زيد قايما ولا اذاهبا عمرو فهمزه جايز ولكن ليس على عطف ذاهبا على
قايما وعمرو فاعل لذاهب لانه لو كان معطوفا عليه لفسد المعنى على

ما ذكرناه ولكن على ان يكون ذاهبا عمرو جملة معطوفة على الجملة
التي قبلها وقدم الخبر فيها على الاسم كانك قلت ليس زيد قايما
ولا عمرو ذاهبا فان قلت فلم لم يقدر ذلك في المسئلة الاولى وهي
ما زيد قايما قلت ذلك فيها متعذر لانه لا يتقدم الخبر على الاسم
معمولا لها في الجملة التي تدخل هي عليها فلان لا يكون ذلك في
المعطوف لانه فرعها اجدر قوله وانما يجوز الذي يطير فيعطف زيد
الذباب لانها في السببية وتقدير الاعتراض ان يقال يطير صلة
الذي وفيه ضمير يعود عليها وقد عطف زيد معطوف على الصلة ولا
ضمير فيه فيصح ان يكون صلة فيبطل عطفه على يطير فالجواب ان هذه
الفا انما هي للسببية لا للعطف ولو ذلك لو قلت الذي يطير ويعضب
زيد الذباب لم تجز باتفاق واما هذه الفا فهي فا السببية وقالوا
السببية ليس يشترط فيها ذلك قوله واذا عطف على عاملين
مختلفين لم يجز خلافا للفرا الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا
لسيبويه العطف على عاملين ممتنع عند البصريين المتقدمين
مطلقا وصورته ان زيدا في الدار وعمرا الحجرة وجايز عند الفرا وبعض
الكوفيين ومستقيم امره عند كثير من المتاخرين كالاعلم وغيره
فمنه ما يجوز ومنه ما يمتنع فيجوزون مثل قولك في الدار زيد والحجرة
عمرو ويمنعون ما عدا اما ذكرنا ضابط ما جوزوه ان يتقدم المجرور في
المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع ثم ياتي المعطوف على
ذلك الترتيب واما وجه المانعين له فلان حرف العطف نايب
عن العامل الواحد وقايم مقامه فلم يقو ان يقوم مقام عاملين
فاذا قلت زيد في الدار وعمرا الحجرة فقد اقمته مقام عاملين ولذلك
تاولوا مثل قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة على ان المضاف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)